عبد المنعم علي عيسى

بادرة «العمق العربي»!

الدبلوماسية الروسية التي نشطت بشكل ملحوظ خلال شهري آذار المنصرم ونيسان الجاري، حرّكت الكثير من «البراغي الصدئة»، ولربما استطاعت إعادة وضع بعضها قيد الاستعمال من جديد، فجولة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الخليجية ٩-١١ آذار كانت قد أخرجت للعلن نغمة جديدة أمكن سماعها بوضوح عند التقاهم في عواصم الرياض وأبو ظبي والدوحة، مع تسجيل حالة متأخرة عند الأخيرة عن الأوليين تماشياً مع الإيقاع التركي الذي يرى في كبح جماح اندفاعة بدت شديدة الوضوح عند أبو ظبي، وهي ملحوظة في عواصم عربية أخرى مثل القاهرة وبغداد نحو عودة دمشق لمحيطها الإقليمي والعربي ما يحقق مصالحه الراهنة، ناهيك عن أن الفعل يستمد مناخاته الحاكمة من التناحر القائم والتقليدي بين أنقرة من جهة، وبين الرياض وأبو ظبي من جهة أخرى، ولهذا الأخير تأثير لا يمكن إغفاله لما يمكن أن تؤدي نتائجه، خصوصاً في الحالة السورية، إلى تثقيل إقليمي لكفة أحدهما على حساب الآخر.
تابع لافروف جولاته بمحطة كانت بارزة في القاهرة التي زارها ١٢ من نيسان الجاري، ولربما كانت هذه الزيارة محاولة لاستشراف جوهر الموقف المصري عما تناقلته وكالات عن إمكان عقد قمة ثلاثية في بغداد تضم كلاً من مصر والأردن والعراق، وفي المعلن فإن القمة تهدف لمناقشة الحراك الروسي الرامي إلى عودة سورية للجامعة العربية، هنا يمكن التأكيد أن الدبلوماسية الروسية كانت قد استطاعت في المحطات التي حلت بها إقناع أصحاب القرار فيها أن تجميد قرار تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية يعتبر نقطة مفصلية لحل الصراع في سورية، أو هو سيولد مناخات مساعدة، جنبا إلى جنب المسارات الأخرى، من شأنها أن تعطي زخماً دافعاً لهذي الأخيرة التي تبدو معطوبة بنيوياً في بعضها، وهي تحتاج في بعضها الآخر إلى محفزات قادرة على تنشيط الأجزاء التي أصابها التلف بفعل الإهمال.
راجت في الآونة الأخيرة تقارير تشير إلى أن «شخصيات سورية» لم يجر الإفصاح عنها، ولا ماهية التمثيل الذي تتمتع به، كانت قد تقدمت بمبادرة أطلق عليها اسم «مبادرة العمق العربي» التي يدل اسمها على أنها محاولة لبلورة قوة عربية يمكن أن تشكل ثقلاً وازناً في مواجهة الأوزان الأخرى الإقليمية الفاعلة على الساحة السورية، بعدما سجلت هذي الأخيرة غياباً شبه تام للثقل العربي الذي عملت مراكز الثقل فيه على النأي بنفسها عن الأزمة السورية، وهو ما ظهر بوضوح أقله ما بعد التدويل الذي شهدته هذي الأخيرة بدءاً من خريف لعام ٢٠١٥، الذي أحال فيه التدخل الروسي الكثير من الأدوار إلى التقاعد، وعليه فقد باتت التحركات الإقليمية تجري على إيقاع قائدين للاوركسترا لا يبدوان متناغمين في الحركات التي يرسلونها لعازفيهم، بينما الوجهة التي تقدمت إليها تلك المبادرة توحي بأن الرهان ينصب على أن يكون محور القاهرة عمان بغداد نواة تلك القوة العربية.
من ناحية فإن الظروف الدولية تبدو مواتية لنجاح فعل من هذا النوع، فالقوى الدولية اليوم تبدو مهيأة، أو هي ترى نفسها بحاجة إلى سند إقليمي مساعد، لإعطاء دور عربي يكون وازناً في مواجهة الثقلين الإيراني والتركي في سورية، وهذا الأمر ينطبق على كل من موسكو وواشنطن بدرجة واحدة، فالأولى ترى أن ممارسة الضغط على دمشق من شأنه أن يؤدي إلى دفع الأخيرة إلى توثيق علاقاتها مع طهران بدرجة أكبر مما هي عليه الآن، أما واشنطن فإنها ترى أن بروز تكتل عربي أمر من شأنه تحجيم الدور التركي النازع نحو تحقيق المزيد من المكاسب على وقع التوترات التي ما انفكت تتزايد رغم الحروب التي اندلعت منذ عقد من الزمن، ولا مؤشرات على افتقادها للجذوة التي بدأت فيها ربيع عام ٢٠١١.
لكن من الناحية العملياتية، وفق ما ترصده بنود المبادرة الواردة في التقارير التي أشارت إليها، فإن تلك المبادرة تبدو أقرب إلى مشروع غربي سبق أن جرى طرحه، وإن كانت الأولى، أي المبادرة السابقة الذكر، قد جاءت ببعض التعديلات لإضفاء صبغة عليها توحي بأن من تقدم بها، إنما تقدم وفقا لاعتبارات تحكمها مفاهيم «الممكن» و«المتاح» وفق المعطيات الراهنة، فهي في خطوطها العريضة تقوم على أن يعمد «التكتل العربي» المفترض بإقناع دمشق في ذهابها نحو صياغة مشروع متطور لقانون الإدارة المحلية المنصوص عليه في دستور العام ٢٠١٢، على أن يأتي «التطوير» هنا بنظام لا مركزي إداري واقتصادي، يتبعه دراسة مشاريع «الحوكمة» وإمكانية تطبيقها في سورية بدءاً من أقصى الشمال في البلاد إلى أقصى جنوبها، كما تتضمن المبادرة الضغط على «قوات سورية الديمقراطية» للقبول بإنشاء إدارة جديدة تقوم على مبدأ تقاسم السلطة ما بين «القوات الكردية» وبين «العشائر العربية» في المنطقة.
هذه المبادرة هي مشروع تقسيمي بكل ما تعنيه الكلمة، وهو أشد وضوحاً مما جاء في «دستور بول بريمر» الذي أقر في العراق العام ٢٠٠٤، فالأخير كان قد استتر لتحقيق مراميه بتقسيم العراق، وإن كان بشكل غير معلن، خلف قانون الأحوال الشخصية الذي أتاح لكل طائفة وضع قانون يراعي خصوصيتها، الأمر الذي سرعان ما تبدت تداعياته التي كانت من النوع التراكمي، بمعنى أنها كانت بحاجة للوقت لظهور آثارها وخروجها إلى العلن، ما أفضى إلى تكريس تباينات أخذت تتعمق بمرور الزمن بين المكونات العراقية، على حين أن «مبادرة العمق العربي» تجاوزت حتى التستر وراء خلفية من نوع ما ذهب إليه بريمر في العراق الذي لا يزال يرزح تحت وطأة دستوره الآخذ في «تفسيخ» ما تبقى من مركزية في سلطة بغداد بعد قيام الحكم الذاتي في شمال العراق، فـ«اللامركزية» لن تفضي إلا إلى سيناريو وحيد سوف يقود نحو خلق دوائر مجتمعية سرعان ما تتشكل لها ثقافة مجتمعية خاصة تتعزز بمرور الوقت، وبنى اقتصادية تزيد من ترسيخها واقعاً سرعان ما تتبلور ملامحه، ومن حيث النتيجة يمكن الجزم، وفق ذلك السيناريو، بأن ما سينتج عن هذا الأخير هو ولادة كيانات تكون شبه مستقلة، سواء أعلن ذلك أم لم يعلن، تضعف من مركزية دمشق كمقدمة لإنتاج سورية جديدة لا تشبه التي عرفناها، فالأخيرة دولة دور، ودونه يصبح كيانها هامشياً، بل دونه تضمحل جغرافيتها التي لا تنحصر بالـ١٨٥ ألف كم مربع.
لا بديل من أن تظل المركزية هي الأساس الذي تقوم عليه أي تسوية مقبلة، وإلا فلتستمر الأزمة، لأن خسائرنا الراهنة، على فداحتها باستمرارها، سوف تكون أقل بكثير فيما لو ذهبنا في الاتجاه النقيض.

تعزيزات للجيش والقوات الروسية نحو القريتين واقتتال جديد بين إرهابيي أردوغان في عفرين

غارات مكثفة لـ«الحربي» تكبد الدواعش خسائر فادحة في البادية

حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- «الوطن»- وكالات

كبّد الطيران الحربي أمس، بقايا فلول مسلحي تنظيم داعش الإرهابي خسائر فادحة في البادية الشرقية، وذلك في غارات مكثفة دمر خلالها تحصينات ومغارات للتنظيم، بالترافق مع دفع القوات الروسية بتعزيزات عسكرية نحو مدينة القريتين بريف حمص الشرقي، وتجدد الاقتتال بين مسلحي ميليشيا «فيلق الشام» الإرهابية الموالية للاحتلال التركي في عفرين بريف حلب.
وفي التفاصيل، بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش والقوات الرديفة، واصلت تمشيط البادية من فلول تنظيم داعش.
وأوضح المصدر أن الطيران الحربي كثف غاراته على مواقع ونقاط للدواعش بمحيط أثريا ببادية حماة الشرقية، وفي مثلث حماة- حلب- الرقة وحتى بادية دير الزور.
ولفت المصدر إلى أن ضربات الطيران الشديدة كبدت مسلحي داعش خسائر فادحة، حيث طالت تحصينات ومغارات، ونقاطاً بعمق البادية، ما أدى لتدميرها بمن فيها من دواعش.
جاء ذلك في وقت، تم فيه الدفع بتعزيزات للجيش العربي السوري والقوات الروسية الصديقة نحو مدينة القريتين القريبة من مطار التيفور العسكري وفق ما نقلت مواقع إلكترونية معارضة عن مصدر لم تسمه.
وذكر المصدر، أن التعزيزات ضمت ١٢ عربة عسكرية ما بين ناقلات جنود وعربات رباعية الدفع مزودة برشاشات من عيار ٢٣ ملم، إضافة إلى ٣ شاحنات محملة بالمواد اللوجستية ومقاتلين من الجيش العربي السوري.
وأما في سهل الغاب وريف إدلب الجنوبي، فقد دك الجيش بالصواريخ مواقع للإرهابيين في محيط العنكاوي بسهل الغاب الشمالي الغربي، وفي الفطيرة وسفوهن وفليفل وبينين بريف إدلب الجنوبي.
وبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش ردّ على خروقات الإرهابيين لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد»، واعتدائهم أول من أمس على نقاط عسكرية بسهل الغاب.
في غضون ذلك، ذكرت مواقع إلكترونية معارضة في تقرير، أن حالات القتل تزايدت في مناطق سيطرة تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي في إدلب، خلال الشهر المنصرم، نتيجة الخلل الذي يعاني منه الجهاز الأمني للتنظيم رغم كل التشديدات الأمنية التي يقوم الأخير بها.
ونقلت المواقع عن ناشطين قولهم: إنه وثّقوا أكثر من ٢٣ محاولة قتل خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، أدت لمقتل قرابة ٢٠ شخصاً، بينهم ما يسمى وزير التعليم العالي التابع لما تسمى «حكومة الإنقاذ» التابعة لـ«النصرة»، بينما الأغلبية كانوا من المسلحين الذين تجاوز عددهم ١٣ مسلحاً، وأما الباقي غالبيتهم من أصحاب رؤوس الأموال أو مدنيين عاديين.
من جهة ثانية، واصلت التنظيمات الإرهابية تناحرها في المناطق التي احتلتها بالتعاون والدعم المباشر من قوات الاحتلال التركي في الشمال السوري، حيث اندلعت اشتباكات عنيفة منذ مساء أول من أمس بين مجموعات من ميليشيا «فيلق الشام» الإرهابية على خلفية تقاسم النفوذ والسيطرة على المعابر غير الشرعية في منطقة عفرين أقصى الشمال الغربي لمحافظة حلب، وفق ما نقلت وكالة «سانا» عن مصادر محلية.
وذكرت المصادر، أن الاشتباكات تسببت بقطع الطرق بين القرى والبلدات لعدة ساعات في المنطقة عدا الأضرار المادية في ممتلكات المواطنين هناك.
وأول من أمس، وقعت إصابات في صفوف الإرهابيين المدعومين من قوات الاحتلال التركي نتيجة اشتباكات عنيفة بينهم في مدينة رأس العين المحتلة بريف الحسكة الشمالي الغربي.
أما في جنوب البلاد، فقد استشهد مواطن بانفجار عبوة ناسفة في منطقة رسم الكرم التابعة لبلدية أم باطنة بريف القنيطرة، وفق ما ذكرت وكالة «سانا».
وقالت الوكالة: إن «مجهولين زرعوا عبوة ناسفة بسيارة خاصة انفجرت في منطقة رسم الكرم التابعة لبلدية أم باطنة، ما أدى إلى استشهاد سائقها على الفور».

الاحتلال التركي يستهدف «تل تمر».. وتعدياته على خطوط الكهرباء تمنع وصول المياه للحسكة لليوم الـ١١

إصابة ٣ مسلحين من ميليشيات «قسد» في ريف دير الزور

الحسكة- دحام السلطان
دمشق- «الوطن»- وكالات

الاحتلال التركي يقصف مدينة تل تمر شمال الحسكة (عن الإنترنت – أرشيف)

استأنفت قوات الاحتلال التركي اعتداءاتها على ريف منطقة تل تمر شمال الحسكة بعد نحو شهر من الهدوء النسبي، في وقت سجلت الساعات الماضية مزيداً من الهجمات على نقاط انتشار ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية العميلة للاحتلال الأميركي، بينما لا تزال تشهد محطة مياه آبار «علوك» المغذية لمدينة الحسكة وضواحيها وريفها الغربي بمياه الشرب، حالة من عدم الاستقرار لليوم الـ١١ على التوالي، بعد خروج المحطة عن الخدمة خلال الفترة القريبة الماضية، نتيجة لحريق أتى على محطة تحويل بلدة الدرباسية الحدودية مع تركيا، والمغذية لآبار «علوك» التيار الكهربائي.
وتحدثت مصادر إعلامية معارضة عن سماع دوي انفجارات في بلدة تل تمر بريف الحسكة الشمالي، وذلك بعد نحو شهر من هدوء نسبي في البلدة المتاخمة للمناطق المحتلة من قبل النظام التركي وميليشياته الإرهابية.
وذكرت المصادر، أن أصوات الانفجارات نتجت عن إطلاق للنار إثر تحليق طائرة مسيّرة لقوات الاحتلال التركي في أجواء المنطقة.
تزامن ذلك مع تسيير قوات الاحتلال الأميركي لدورياتها على الحدود السورية- التركية وسط تحليق مروحي مكثف، حيث ذكرت المصادر أن ٤ مدرعات تابعة للاحتلال الأميركي نفذت دورية لها انطلاقاً من قاعدة روباريا غير الشرعية شمال شرقي البلاد، وتجولت في منطقة عين ديوار ومحيطها ومناطق أخرى في المناطق الحدودية التي تحتلها، وسط تحليق لمروحيتين في الأجواء، حيث عمدت مروحيات الاحتلال إلى إطلاق قنابل ضوئية قرب الحدود التركية، كما تساقطت قطع تحمل اللون الأسود على مدينة المالكية من المروحيتين.
على صعيد موازٍ، بيّن مدير عام مؤسسة المياه محمود العكلة في تصريح لـ«الوطن» أنه وبعد انتهاء الورش الفنية في الشركة العامة لكهرباء محافظة الحسكة من صيانة محطة تحويل كهرباء الدرباسية، عقب تعرضها لحريق بسبب حمولات زائدة والتعدي على الخط الناقل للتيار الكهربائي المغذي لمحطة مياه «علوك»، وإعادة تغذية «علوك» بالتيار الكهربائي وتشغيلها وفق طاقتها الإنتاجية الاعتيادية لملء الخزانات في محطة «الحمة»، بهدف تغذية أحياء مدينة الحسكة وضواحيها بمياه الشرب، لم تصل مياه الشرب إلى المدينة وضواحيها منذ نحو ١١ يوماً باستثناء الضخ لعدة ساعات على الأحياء الغربية والشمالية الغربية لمركز المدينة يوم الخميس الماضي.
وأوضح، أنه نتيجة للتعديات والحمولات الزائدة من قبل قوات الاحتلال التركي الموجودة في المنطقة على الخط الواصل إلى محطة آبار «علوك» من محطة كهرباء «الدرباسية»، انقطع ضخ مياه الآبار عن خزانات الحمة، مبيناً أن المساعي جارية الآن مع الأصدقاء الروس للضغط على الجانب التركي من أجل إنهاء المشكلة، مشيراً إلى أن جهوزية آبار مشروع المياه في محطة «علوك» جيدة، ولا مشكلة فيها من الناحية الفنية، لاسيما بعد عمليات الصيانة التي أجرتها الورش الفنية في المؤسسة مؤخراً.
من جهة ثانية، تعاني مناطق سيطرة ميليشيات «قسد» في المنطقة الشرقية من أزمة محروقات خانقة لاسيما الغاز، حيث تشير مصادر أهلية حسب مواقع إعلامية معارضة، إلى اختفاء مادة الغاز من الأسواق منذ بداية شهر رمضان، وسط حالة من الاستياء العارم والتساؤلات عن مصير المادة ولاسيما أن المناطق التي تحتلها «قسد» تعوم على بحر من النفط والغاز.
المواقع المعارضة نقلت عن الأهالي اتهامهم لميليشيات «قسد» بتهريب الثروات السورية إلى خارج البلاد، وأكد عدد منهم أن حصة الحسكة من الغاز تراجعت بشكل كبير، «ويبدو أن مخصصات الحسكة من الغاز يتم تهريبها لخارجها».
هذه التطورات تزامنت مع مواصلة الهجمات المجهولة على نقاط انتشار ميليشيات «قسد» في ريف دير الزور الشرقي، حيث أصيب ٣ مسلحين بانفجار عبوة ناسفة بريف دير الزور الشمالي.
ونقلت وكالة «سانا» عن مصادر أهلية في المنطقة: أن عبوة ناسفة انفجرت بالتزامن مع مرور سيارة عسكرية تقل مسلحي ما يسمى «مجلس دير الزور العسكري» التابع لميليشيات «قسد» في بلدة بريهة إلى الشمال من مدينة دير الزور.
وتشهد مناطق انتشار ميليشيات «قسد» في الجزيرة السورية تزايداً في الهجمات التي تستهدف مجموعاتهم المسلحة رداً على ممارساتها ضد الأهالي وخطفها المئات من أبنائهم لتجنيدهم في صفوفها وغير ذلك الكثير.

Reference: SY-DA-00855

إعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصة لاعادة تأهيل خطوط الصرف الصحي في الفردوس وخزان خان الشعر العالي في محافظة حلب

منظمة مكافحة الجوع (AAH)،منظمة دولية غير حكومية تأسست عام 1979. تقوم المنظمة بممارسة عملها في اكثر من 40 دولة حول العالم.
تسعى الفرق الميدانية في منظمة مكافحة الجوع (AAH) للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية والأمن الغذائي والمياه والاصحاح.
مناقصة مرجع: SY-DA-0855
اعادة تأهيل خطوط الصرف الصحي في الفردوس وخزان خان الشعر العالي في محافظة حلب
يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من منظمة مكافحة الجوع وذلك بارسالهم طلب رسمي لوثائق وأوراق المناقصة وذلك على ايميل المنظمة procurement@sy.acfspain.org مع ذكر رقم مرجع المناقصة ليتم ارسال وثائق المناقصة بالبريد الالكتروني، ابتداء من تاريخ: 18 نيسان 2021 ولغاية 5 أيار 2021، من الساعة 09:00 صباحا وحتى الساعة 04:00 عصراً، حسب جدول المواعيد التالي:

Tender Schedule جدول مواعيد المناقصة	Date التاريخ	Time الساعة
اعلان المناقصة	18-Apr-21	–
تاريخ استلام الاستفسارات والتوضيحات	2-May-21	10:00 AM
الموعد النهائي لاستلام العروض	5-May-21	4:00 PM
تاريخ فض العروض	6-May-21	10:00 AM

Tender Schedule جدول مواعيد المناقصة	Date التاريخ	Time الساعة
تاريخ الاعلام بالنتائج	16-May-21	–
تاريخ توقيع العقد	17-May-21	–
تاريخ تسليم المشروع	25-Jun-21	–

العنوان: شركسية، بناء 2937، الشعلان، دمشق - الجمهورية العربية السورية.
هاتف: 00963113329946.
فاكس: 00963113329945.
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org
موعد ارسال العروض باليد قبل: من 5 ايار 2021، الساعة 4:00 عصراً
صلاحية العروض المقدمة: 45 يوماً.
طريقة الدفع: تحويل بنكي.
العملة: الليرة السورية.
غرامات التاخير: 0.5% من القيمة الكلية للعقد عن كل يوم تأخير.
ضمان حسن التنفيذ والكفالة: شيك واحد موثق من حساب المورد في أحد البنوك العاملة في سوريا بقيمة 5% من قيمة العقد الكلية.

Reference: SY-DA-00855

TENDER ADVERTISEMENT

INVITATION FOR TENDER FOR REHABILTATION OF AL-FARDOS WATER SYSTEM & KHAN ALSHA'AR TOWER TANK IN ALEPPO GOVERNORATE

Action Against Hunger (AAH) is a registered International nongovernmental organization, founded in 1979, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water, and sanitation.
Tender Reference number: SY-DA-00855
Rehabilitation of Al-Fardos Sewage System & Khan Al-Sha'ar Tower Tank in Aleppo Governorate
Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from Action Against Hunger (AAH) through email, by sending an email to the following address procurement@sy.acfspain.org with a formal request for obtaining the tendering dossier mentioning tender reference number to send tender documents by email, starting from April 18th, 2021 till May 05th, 2021 between 9:00 AM and 4:00 PM, as below Tender Schedule:

Tender Schedule	Date	Time
Tender launching	18-Apr-21	–
Open day for clarifications solving	2-May-21	10:00 AM
Deadline for the submission of tenders (receiving)	5-May-21	4:00 PM
Tender opening session by AAH	6-May-21	10:00 AM

Tender Schedule	Date	Time
Notification of award to the successful tenderer	16-May-21	–
Signature of the contract (s)	17-May-21	–
Delivery Leadtime	25-Jun-21	–

Address: Sharkasiyeh Bldg. 2937, Shaalan, Damascus, Syrian Arab Republic.
Phone: +963 11 3329 946
Fax: +963 11 332 9945
E-mail: procurement@sy.acfspain.org
Submission of offers by Hand before: May 5th, 2021, 04:00 PM.
Bid Validity: 45 days.
Payment Method: Bank Transfer
Currency: Syrian Pounds
Delay Penalties: 0.5% of the total contractual value per each delay
Performance & Warranty Bonds: One certified cheque issued by a Syrian operating bank of the bidder's account good for the 5% of total contract value.

تدخلات واشنطن الدموية في سورية فوضى وإرهاب وخطر على الشرعية الدولية

الوطن

آلية لقوات الاحتلال الأميركي قرب حقول النفط في سورية (رويترز – أرشيف)

من المفارقة العجيبة أن الولايات المتحدة التي شنت حرب استقلال ضد المستعمر البريطاني ونالت استقلالها عنه في عام ١٧٧٦، أمضت جُل حداثة نشأتها كدولة منذ ذلك التاريخ في سلسلة من الحروب سواء ضد جيرانها في القارة الأميركية، أم ضد دول في قارات أخرى، فمن أصل ٢٤٥ عاماً من عمر الولايات المتحدة، دخلت هذه الدولة في الحروب على مدى ٢٢٢ عاماً من عمرها، وكذلك التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى تبعد عنها آلاف الكيلومترات، ومنها سورية التي طالها سجل الولايات المتحدة الدموي الطويل.
الأحداث والوقائع التي لا يرقى إليها أي شك مثل وثائق ويكيليكس وايميلات وزيرة الخارجية الأميركية الأسبق هيلاري كلينتون وشهادات الجنرال الأميركي المتقاعد والقائد السابق لحلف شمال الأطلسي «ناتو» ويسلي كلارك، ووزير الخارجية الفرنسي رولان دوما ومذكرات الرؤساء الأميركيين السابقين ومنها مذكرات الرئيس باراك أوباما، أثبتت ضلوع أميركا في رعاية حرب إرهابية غير مسبوقة على سورية، حرب مبنية على مشروع تخريبي تدميري للنسيج الاجتماعي والسياسي للدول العربية لاسيما سورية، وهو مشروع خبيث بدأ بالغزو الأميركي البريطاني للعراق لتفتيت المنطقة، بهدف تكريس مفهوم الاحتلال العسكري لمنطقتنا وتطويع شعوبها بما يكرس القضاء على القضية الفلسطينية وتأمين هيمنة إسرائيل ومشروعها الصهيوني على مقدرات المنطقة.
المشروع «الأميركي الإسرائيلي»، لم يكمل طريقه ليصطدم برفض قاطع من سورية، تجلّى بداية برفض الشروط التي حملها وزير الخارجية الأميركي السابق كولن باول إلى سورية في عام ٢٠٠٣، لتصبح ومنذ ذلك التاريخ سورية هدفاً استراتيجياً للسياسة الأميركية التدخلية، لتطويع قرارها السيادي وضمها إلى محور الاستسلام والخنوع.
تجليات الاستهداف الأميركي، برزت في السعي المحموم لضرب محور المقاومة والعدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ٢٠٠٦، وصولاً إلى ما تم اختلاقه تحت مصطلح «الربيع العربي»، حيث نجح هذا المشروع في بعض الدول العربية، لكنه أخفق أمام أسوار دمشق، وعند ذاك انتقل المشروع الأميركي من مرحلة العدوان غير المباشر إلى مرحلة العدوان المباشر، متمظهراً في استنباط أشكال جديدة من التحركات لزعزعة وتقويض استقرار سورية.
عتاة مخططي هذا المشروع الخبيث اعتقدوا بإمكانية توظيف أدواتهم القذرة المحلية والإقليمية والدولية لإدخال سورية في متاهة الفوضى التي كانوا قد أحدثوها في العديد من الدول العربية الأخرى، لتصمد سورية مرة جديدة وتفشل هذا التحرك، وتنتقل مخابر التدخل الأميركي بعدها إلى استنباط شكل جديد من العدوان، تمثل بابتداع الإرهاب الداعشي في سجن «بوكا» الأميركي في العراق، كسلاح لتنفيذ أجندتها الدموية في سورية والعراق.
الوقاحة الأميركية والمستعينة ببعض المنابر العربية والإقليمية، بلغت مبلغاً غير مسبوق، تمثّل في تجنيد وتدريب وتسليح عشرات الآلاف من شراذم الإرهاب في زوايا الأرض الأربع، ثم تسريبهم عبر الحدود المشتركة مع تركيا إلى الداخل السوري، لا بل أطلقت على هؤلاء الرعاع اسم «المعارضة السورية المعتدلة المسلحة»، وأنشأت غرف عمليات عسكرية مثل غرفتي «الموك» و«الموم» لدعمهم.
لم تكتف الإدارة الأميركية بكل هذا السجل الدموي التخريبي، فلجأت إلى التدخل العسكري المباشر بذريعة محاربة إرهاب ابتدعته هي، فشكلت ما يسمى «التحالف الدولي» الذي يضم في صفوفه كل عملاء أميركا في العالم، وبدأت بقصف البنية التحتية السورية، وصولاً إلى الاحتلال العسكري المباشر لمنطقة الجزيرة السورية، وإنشائها ورعايتها لميليشيات انفصالية، ونهبها وسرقتها لثروات الشعب السوري الطبيعية من نفط وغاز وقمح وآثار.
الإدارة الأميركية لم تتوقف عن تجاوزاتها وانتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني، فعمدت إلى رفع سقف عدوانها بفرضها إجراءات قسرية أحادية الجانب، شملت كل القطاعات الاقتصادية والمالية والطبية والغذائية، تحت مسميات خادعة مثل «قانون قيصر»، وهي إجراءات اعتبرتها منظمة الأمم المتحدة غير شرعية، وطالبت برفعها، وبرز ذلك من خلال النداء الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة في الـ٢٣ من شهر آذار من العام الفائت، أو عبر سلسلة من القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة سنوياً، من دون أن يغيب عن ذهن أحد بأن القانون الدولي، يحظر بشكل لا لبس فيه، الاحتلال العسكري والعدوان وأعمال النهب والسرقة والاستيلاء على ثروات دول من قبل دول أخرى، وذلك استناداً لأحكام قوانين لاهاي، وأعراف الحرب لعام ١٩٠٧ ولاتفاقيات جنيف الأربع.
الأنكى من ذلك أن ساسة واشنطن لا يجدون غضاضة في الانقلاب على تعهداتهم والتزاماتهم، إزاء قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالوضع في سورية، وهي بالعشرات، وتؤكد جميعها على التزام مجلس الأمن، ومن بين أعضائه الدائمين الولايات المتحدة، بالحفاظ على سيادة الجمهورية العربية السورية، واستقلالها السياسي ووحدة أراضيها.
الولايات المتحدة دأبت على سرقة موارد السوريين الأولية، ونقلها عبر الحدود مع دول جوار سورية بكل صفاقة ولامبالاة، بما يظهرها على حقيقتها كاللصوص، يشبهون رعاة البقر في الغرب الأميركي، الذين كانوا يسرقون الماشية من السكان الأصليين، الأمر الذي نجم عنه مفاقمة الصعوبات المعيشية والحياتية للشعب السوري وحرمانه من حقه في الاستفادة من ثرواته الطبيعية.
سلوك الولايات المتحدة في سورية، الخارج عن القانون الدولي، يستحق الإدانة والمساءلة عليه من جانب المجتمع الدولي، وهو لم يطلها فحسب بل شمل دولاً عديدة من بينها كوبا وإيران ونيكاراغوا وفنزويلا وبيلاروس وكوريا الديمقراطية وبوليفيا وصولاً إلى الصين وروسيا.
سورية التي حمّلت الإدارة الأميركية مسؤولية تصحيح سياساتها الإجرامية بحق شعبها فوراً، وطالبتها بالتعويض عن الأضرار الجسيمة والخسائر الباهظة التي ألحقها عدوانها واحتلالها بحق شعبها، ما زالت تحث المجتمع الدولي والشرعية الدولية على الوقوف بقوة معاً، لردع هذا الاستهتار الأميركي بالقانون الدولي وبحقوق الشعوب وثرواتها، وهي ما زالت تحذر أيضاً من أن التساهل معها سيؤدي إلى مزيد من الفوضى في العلاقات الدولية، وبالعودة بها إلى عهد عصبة الأمم.

سورية تتضامن مع روسيا في إجراءاتها للحفاظ على أمنها القومي

أدانت سورية، أمس، قيام الولايات المتحدة الأميركية وحلف شمال الأطلسي «الناتو» بإرسال المزيد من قواتهما تجاه الحدود الروسية، معربة عن تضامنها المطلق مع روسيا الاتحادية وكل الإجراءات التي تتخذها للحفاظ على أمنها القومي.
واعتبر مصدر رسمي في وزارة الخارجية والمغتربين في تصريح نقلته وكالة «سانا» للأنباء، أن إرسال أميركا و«الناتو» المزيد من قواتهما العسكرية تجاه الحدود الروسية، أمر من شأنه أن يشكل تهديداً جدياً للسلم والأمن الدوليين.
وقال المصدر: «إن هذه الخطوات التصعيدية الأميركية تأتي ترجمة للتدخل الأميركي السافر في شؤون الدول الأخرى، إضافة إلى فرض الإجراءات القسرية عليها في محاولة لإخضاعها للسياسات الأميركية واستمرار هيمنتها على العالم».
وأضاف: «إن الجمهورية العربية السورية التي ترفض هذا النهج الأميركي في العلاقات الدولية تعرب عن تضامنها المطلق مع روسيا الاتحادية الصديقة وكل الإجراءات التي تتخذها للحفاظ على أمنها القومي وحماية السلم والاستقرار في المنطقة والعالم جراء التهديدات التي تحيق به نتيجة السياسات الأميركية المتهورة».
والثلاثاء الماضي، قال مصدر في وزارة الخارجية التركية في تصريح نقلته وكالة «سبوتنيك» الروسية: إن «واشنطن أبلغت أنقرة بمرور سفينتيها الحربيتين عبر مضيق البوسفور إلى البحر الأسود، حيث ستتمركزان في الفترة من ١٤- ١٥ نيسان إلى ٤-٥ أيار»، في وقت أعلنت فيه وسائل إعلام أميركية أن الولايات المتحدة تدرس إرسال سفن حربية إلى البحر الأسود.
وبعد ساعات من ذلك، أكد نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف، «أن موسكو حذّرت واشنطن، من أنه من الأفضل لها الابتعاد عن روسيا وشبه جزيرة القرم، وأن مخاطر وقوع حوادث مرتفعة للغاية».

وكالات

«المادة ٨٤» من دستور الجمهورية العربية السورية

يشترط في المرشح إلى منصب رئيس الجمهورية:

١- أن يكون متماً الأربعين عاماً من عمره.

٢- أن يكون متمتعاً بالجنسية العربية السورية بالولادة، من أبوين متمتعين بالجنسية العربية السورية بالولادة.

٣- أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، وغير محكوم بجرم شائن ولو رد إليه اعتباره.

٤- أن لا يكون متزوجاً من غير السورية.

٥- أن يكون مقيماً في الجمهورية العربية السورية لمدة لا تقل عن عشر سنوات إقامة دائمة متصلة عند تقديم طلب الترشيح.

قولاً واحداً

د. قحطان السيوفي

العالم الرقمي بين الاقتصاد والسياسة

العالم يتغير باستمرار، وأحد محركاته الأساسية هو التحول الرقمي، والاقتصاد السياسي العالمي يمر أيضاً بتحول رقمي يحدث بسرعة فائقة، أصبح العالم الرقمي اليوم المؤثر الأهم على البشرية ولعل من أسباب مظاهر الخلل الاقتصادي وما يصاحبه من توترات سياسية حول العالم ما يرجع إلى قدم النظم الاقتصادية والمؤسسات المستخدمة للتعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين.
التقنيات الرقمية هي المكون الرئيس لصعود حضارة مختلفة وجديدة تماماً، وتُطلق عصراً للاقتصاد السياسي تصبح فيه المعلومات الرقمية سبباً مباشراً للتبدل العميق فكرياً وثقافياً.
يُعرف الاقتصاد الرقمي كفرع من علم الاقتصاد، يدرس السلع غير الملموسة ذات التكلفة الحدية الصفرية عبر الشبكة وهو ناتج عن مليارات الاتصالات اليومية عبر الإنترنت بين الأشخاص والشركات والأجهزة، وهو يعتمد تقنيات الحوسبة الرقمية، ومبني على نظام تحركه وتنظمه المعرفة وانتشار المعلومة، حيث تتنافس الشركات على استقطاب المواهب ورأس المال البشري المؤهل.
ثمة أربعة روافد حول المستقبل تُسهم بتشكيل الاقتصاد السياسي للعالم الرقمي؛ أولها كيانات جديدة للتقنية المالية، ثانيها هيئات الرقابة المالية والبنوك المركزية، ثالثها التقنية الحكومية في العصر الرقمي، رابعها التقنية المجتمعية، أي الاستثمار في البشر تعليماً وتدريباً في العصر الرقمي وإدماج الناس في منظومة متكاملة ذات فرص عادلة للحياة والتقدم.
يعتمد الاقتصاد الرقمي في تطبيقه على أبعاد متعددة من أبرزها الانتشار الواسع للشبكة العنكبوتية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما يحفّز النمو الاقتصادي، ويحسن توفير الخدمات العامة ويُعزز قدرات الحكومات، ومشاريع الأعمال، والمواطنين، وتطوير أنشطة جديدة في القطاعين الخاص والعام وخفض التكاليف، إذ أصبحت الشركات قادرة على إدارة عملياتها العالمية على أساس متكامل من موقع مركزي.
يُطلق على الاقتصاد الرقمي أحياناً اقتصاد الإنترنت أو اقتصاد الويب، وقد تم الإشارة إلى مصطلح الاقتصاد الرقمي لأول مرة في اليابان في تسعينيات القرن الماضي، وتم في أوروبا صياغته في كتاب تابسكوت بعنوان «الاقتصاد الرقمي: الوعد والخطر في عصر الذكاء الاتصالي» والذي يعتبر من أوائل الكتب التي نظرت إلى الإنترنت كطريقة لأداء الأعمال.
من خصائص الاقتصاد الرقمي الانتشار الكبير لحجم البيانات بالإضافة إلى الأمن المعلوماتي، وإلى تنفيذ الإستراتيجيات المتعلقة بالمعلومات وتحليلها وتفسيرها، لذا سيصبح الأمن الخاص بالمعلومات أو ما يعرف بالسيبراني أكثر أهمية للحفاظ على هذه البيانات آمنة.
حول المالية الرقمية ثمة سؤال مهم، ما مستقبل المال في العصر الرقمي؟
المال مهم للغاية بحيث لا يمكن تركه للقطاع الخاص وحده، كانت الحسابات على الورق، والآن، هي على السجلات الإلكترونية، تغيير في الهيكل أم مجرد تغيير في التكنولوجيا؟ للإجابة عن هذا السؤال، من المفيد التذكير بوظائف المال الثلاث: وحدة الحساب، ومخزن للقيمة، ووسيلة للدفع.
يتسم العالم الرقمي بسرعة التغير، إننا نتجه نحو نقطة تحول جديدة: التحكم الصوتي، كانت فكرة تكنولوجيا الصوت تثير السخرية سابقاً، تجاوزت جودة التعرف على الصوت نسبة ٩٥ في المئة عام ٢٠١٨.
يعد الشمول المالي، موضوع الساعة لصنّاع السياسات في كل الاقتصادات النامية تقريباً، فهو ييُسّر التوفير ويدعم النشاط الاقتصادي، وتسهم الخدمات المالية الرقمية في التنمية المالية، ودعم الاستقرار المالي.
السوق الرقمية توصف بأنها سوق متعددة الجوانب، الفكرة التي طورها جان تيرول، الحائز جائزة نوبل، تستند إلى فكرة أن المنصات ذات وجهين. تسمح هذه الميزة بتوضيح سبب قدرة هذه الأنظمة الأساسية على اقتراح محتواها بحرية، مع العملاء ومطوري البرامج.
شبكة الإنترنت هي البنية الأساسية لمسار الاقتصاد السياسي والعولمة اليوم، ينظر العالم إلى قطع الإنترنت في أي بلد، كأنه إيقاف الأوكسجين والكهرباء والماء عن الناس، بالمقابل فالفضاء المفتوح مجال خطير للإرهاب وتجنيد عناصره ونشر أفكاره المتطرفة والجريمة المنظمة والجرائم الأخلاقية، وهذا التحدي القانوني الأهم في الحفاظ على التوازن المطلوب بين فتح مجال العالم الرقمي وإغلاقه في وجه من يسيئون استغلاله.
وفقاً لأحدث تقرير لمنظمة العمل الدولية بعنوان «تقرير الاستخدام والآفاق الاجتماعية في دور منصات العمل الرقمية» في العالم ٢٠٢١، هناك نوعان رئيسان من منصات العمل الرقمية: منصات إلكترونية تنفذ المهام المطلوبة عبر الإنترنت وعن بعد بواسطة العمال، ومنصات ذات مواقع محددة، تنفذ المهام المطلوبة في موقع محدد بواسطة أفراد، رغم هذا الزمن العربي الرديء لا يمكن أن تبقى المنطقة العربية بمنأى عن ثورة الاقتصاد الرقمي بأبعاده الاقتصادية والسياسية للاستفادة من مزاياه، وهذه مسألة مهمة في ظل العولمة، ما يحتّم على البلدان العربية تحديد المجالات ذات الأولوية في الاقتصاد الرقمي، وإعداد خطط عمل للانتقال إلى العالم الرقمي كي ينجح «النهج الطموح» للعالم الرقمي الجديد في إتاحة فرص نمو متكافئة وإيجاد ملايين الوظائف، يتعين على السلطات العامة أن تصبح هيئات تنظيمية فاعلة، فالتحول إلى الاقتصاد الرقمي ينطوي على مجموعة من التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتطلب وضع قواعد واضحة للعمل، كما أن جهود التحول إلى الرقمية يجب أن تكون مدفوعة من قمة الهرم «الإدارة العليا» وهي تتطلب اهتمام الإدارة ووضع خطط متكاملة تجعل الرقمية من الهياكل الأساسية للمؤسسة.
العالم يمر في مرحلة بناء مفاهيم جديدة في الاقتصاد السياسي تلائم التغيرات التقنية الكبرى، مما يؤسس لقيم وقواعد جديدة على المستويين الفردي والجماعي.
أخيراً، في ظل الأبعاد الاقتصادية والسياسية للعالم الرقمي يحتاج المستخدمون إلى حمايتهم من جرائم الفضاء الإلكتروني بأن تكون القوانين أكثر صرامة للتصدي لهذه التحديات، لم يتم بعد التوافق في الآراء بين صنّاع السياسة حول أفضل سبل تطبيق المبادئ وعلى الدول تحليل مختلف التجارب من خلال تبني الجوانب التي توافق واقعهم الاقتصادي والسياسي وتحديد الحلول الحقيقية في عالم رقمي جديد.